

الشافعي إلى بطلان صلاة من صلى خلف من يقول يخلق القرآن ونفى الرؤية. وروى هشام بن عبيد الله الرازي، عن محمد بن الحسن أنه قال فيمن صلى خلف من يقول بخلق القرآن: «إنه يعيد الصلاة». وروى يحيى بن أكثم أن أبا يوسف سئل عن المعتزلة، فقال: «هم الزنادقة».

وأشار الشافعي في كتاب «الشهادات» إلى جواز شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية الذين أجازوا شهادة الزور لموافقهم على مخالفهم، وأشار في كتاب «القياس» إلى رجوعه عن قبول شهادة المعتزلة وسائر أهل الأهواء. ورد مالك شهادة أهل الأهواء في رواية أشهب، وابن القاسم، والحارث بن مسكين عن مالك: أنه قال في المعتزلة: «زنادقة لا يستتابون، بل يقتلون».

وأما المعاملة معهم بالبيع والشراء: فحكم ذلك عند أهل السنة كحكم عقود المفاوضة بين المسلمين الذين في أطراف الثغور وبين أهل الحرب، وإن كان قتلهم مباحًا، ولا يجوز أن يبيع المسلم منهم مصحفًا ولا عبدًا مسلمًا في الصحيح من مذهب الشافعي.

واختلف أصحاب الشافعي في حكم القدرية المعتزلة عن الحق، فمنهم من قال: حكمهم حكم المجوس لقول النبي عليه السلام في القدرية «إنهم مجوس هذه الأمة⁽¹⁾»؛ فعلى هذا القول يجوز أخذ الجزية منهم. ومنهم من قال: حكمهم حكم المرتدين. وعلى هذا لا تؤخذ منهم الجزية، بل يستتابون، فإن تابوا وإلا وجب على المسلمين قتلهم.

وقد استقصينا بيان أحكام أهل الأهواء في كتاب «الملل والنحل»، وذكرنا في هذا الكتاب طرّفًا من أحكامهم عند أهل السنة، وفيه كفاية، والله أعلم.

الفصل الرابع

من فصول هذا الباب

قولنا في السلف الصالح من الأمة

أَجْمَعَ أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى إِيمَانِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مِنَ الصَّحَابَةِ، هَذَا خِلَافَ قَوْلِ مَنْ زَعَمَ مِنَ الرَّافِضَةِ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَفَرَتْ بِتَرْكِهَا بَيْعَةَ عَلِيٍّ، وَخَالَفَ قَوْلَ الْكَامِلِيَةِ فِي تَكْفِيرِ عَلِيٍّ بِتَرْكِهِ قِتَالَهُمْ.

وَأَجْمَعَ أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى أَنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ: مِنْ كِنْدَةَ، وَحَنِيفَةَ، وَفَزَارَةَ، وَبَنِي أَسَدٍ، وَبَنِي بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ - لَمْ يَكُونُوا مِنَ الْأَنْصَارِ وَلَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ، وَإِنَّمَا أُطْلِقَ

(1) رواه أبو داود: كتاب السنة، باب 16، وأحمد 2: 86، 5: 407، وابن ماجه: المقدمة، باب 10، بألفاظ متفاوتة.

